التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

مراجعات

تقارير دولية

صعودٌ في الشرق
تطور تنظيم داعش في الفلبِّين

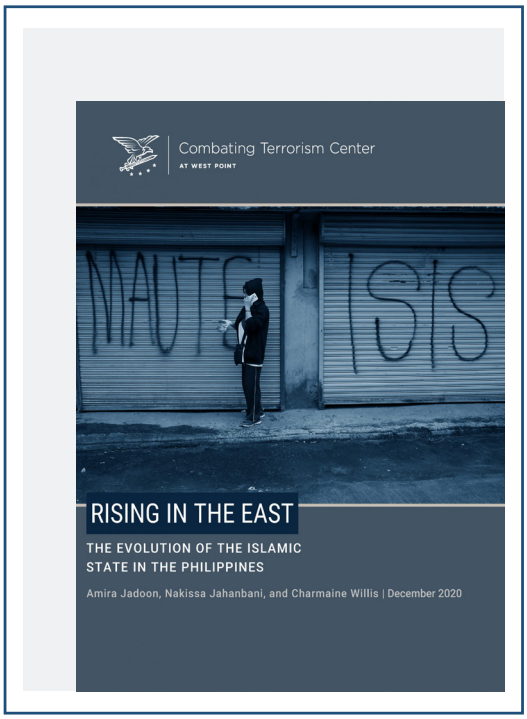

العدد
29

2021

سبتمبر

www.imctc.org

تقارير دولية

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

ملاحظة: الأفكار الواردة في هذا التقرير تُمثّل رأي الجهة المصدرة له ولا تُمثّل رأي التحالف بالضرورة

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: 114890124 966+

صعودٌ في الشرق
تطور تنظيم داعش في الفلبّين

تُعَدُّ الفلبّين الدولةَ الوحيدة من دول جنوب شرقيِّ آسيا التي ترِدُ في قائمة الدول العشر الأكثر تعرُّضًا للإرهاب في العالم؛ على الرغم من تراجُعها في الترتيب إلى المرتبة العاشرة في عام 2019م، بعد أن احتلَّت الترتيب التاسع في عام 2018م. جاء ذلك التراجعُ بسبب انخفاض عدد الهجَمات الإرهابية بنسبة 18%، من 424 هجومًا عام 2018م إلى 348 هجومًا عام 2019م.

وكذلك فإن الفلبّين هي الدولةُ الوحيدة في جنوب شرقيِّ آسيا التي صُنِّفت في الدول العشر الأكثر تضرُّرًا من الإرهاب؛ فوفقًا لمؤشِّر الإرهاب العالمي 2020م، كان الجيشُ الشعبي الجديد أكثرَ المنظمات الإرهابية نشاطًا في الفلبّين، وكان مسؤولًا عن أكثرَ من 35% من الوَفَيات، و38% من الحوادث المرتبطة بالإرهاب في عام 2019م. ويأتي تنظيم داعش الإرهابي ثانيَ أكثر الجماعات دموية في الفلبّين.

أسئلة لا بدَّ منها

تُظهر الأرقامُ السابقة أهميةَ الفلبِّين كونها إحدى أكثر الدول تضرُّرًا من الإرهاب في العالم؛ مما جعل تتبُّعَ حالة الإرهاب في الفلبِّين وتحليلها موضعَ اهتمام مراكز البحوث والدراسات المتخصِّصة بالظاهرة الإرهابية. ومن أوجُه ذلك الاهتمام قيامُ «**مركز مكافحة الإرهاب» التابع لأكاديمية ويست بوينت العسكرية الأمريكية، بإصدار سلسلة تقاريرَ تحليلية للإرهاب في جنوب شرقيِّ آسيا**، يتتبَّع فيها تطوُّرَ التنظيمات الإرهابية هناك وآثاره، ولا سيَّما ما يُعرَف باسم «تنظيم داعش»، والجماعات الأخرى المتشدِّدة المرتبطة بالتنظيم.

وبعد أن أصدر المركزُ تقريره الأول عام 2019م عن نشاط تنظيم داعش الإرهابي في النطاق الإقليمي لجنوب شرقيِّ آسيا، يتتبَّع في هذه الدراسة التي ضمَّنها تقريره الثاني، تطورَ داعش في الفلبِّين بين يناير 2014م ويوليو 2019م، فيبحث العواملَ التي أسهمت في نشوء داعش في السياق المحلِّي للفلبِّين، والتطورَ الذي طرأ على وجود التنظيم وانتشاره ونشاطه بعد معركة «مَراوي». ويتطرَّق التحليلُ في هذا التقرير إلى الوسائل المحلِّية التي أفسحت مجالًا للوجود والتأثير أمام تنظيم داعش الإرهابي. وسعى معدُّو التقرير تحديدًا إلى تلمُّس إجاباتٍ لعدد من الأسئلة الرئيسة، وهي:

- ما العواملُ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أسهمت في زيادة نفوذ داعش في الفلبِّين؟
- كيف تطوَّر النشاطُ المرتبط بداعش في الفلبِّين على مرِّ السنين، من حيث الموقعُ الجغرافي والأساليب والأهداف؟
- ما دوافعُ الجماعات المسلَّحة المحلِّية للانضمام إلى داعش؟
- وأخيرًا، ما العواملُ المؤثِّرة في رسم مستقبل التهديد المرتبط بداعش؟

خصَّص معدُّو التقرير جزءًا كبيرًا منه لتتبُّع ظهور تنظيم داعش الإرهابي في الفلبِّين، والعوامل التي أسهمت في ظهور أثر التنظيم هناك، وتطوُّر هذا الأثر. وتضمَّن التحليلُ أهمَّ العوامل الداخلية التي ساعدت على ظهور التنظيم الإرهابي ثم استمراره هناك. وخصَّص مساحةً وافية في التحليل لوقائعَ محدَّدة هي مُنعطف جوهريٌّ في وضع التنظيم بالفلبِّين. والمقصود هنا ما يُعرف **بمعركة «مَراوي»** وحصارها.

ويلفت التقريرُ الانتباه إلى جانبٍ مهمٍّ قد لا يكون معروفًا للكثيرين خارج الفلبِّين، وهو شبكة العَلاقات والارتباطات التي جمعت بين النَّواة المركزية لتنظيم داعش الإرهابي، والتنظيمات المتطرفة الأخرى التي كانت أصلًا في الفلبِّين، والتي يُعزى ظهورُها غالبًا إلى معركة «مَراوي»، والحصار الذي استغرق قرابةَ خمسة أشهر للمدينة الشهيرة التي سيطر عليها مقاتلو تنظيم داعش الإرهابي وتحصَّنوا فيها، وخضعَت لحصار طويل من القوى الأمنية الرسمية. وانضم إلى التنظيم الإرهابي في هذه المدَّة أعدادٌ من العناصر المنتمية إلى جماعات إرهابية أخرى.

بيئة داخلية مُواتية

نبَّه التقريرُ على جانب غير مرئي من مِلفِّ الإرهاب والعنف المسلَّح في الفلبِّين، فقد مثَّل الداخلُ الفلبِّيني بيئةً خِصبة لظهور التطرُّف والإرهاب وانتشارهما؛ بسبب الاضطرابات المُزمنة الداخلية هناك، على مدار عقود طويلة خلَت. وهذه الاضطراباتُ ناشئة عن التباينات الاجتماعية، والنزاعات الطائفية والعِرقية، وتردِّي الأوضاع الاقتصادية. وبرزت هذه الأسبابُ بوضوح في جنوبيِّ الفلبِّين، ولا سيَّما إقليم ميندناو الذي يستحوذ بمفرده على 37% من فقراء الفلبِّين، ويضمُّ أربعًا من أكثر خمس محافظات فقرًا هناك. وقد أدخلت هذه الاضطراباتُ الفلبِّين في حالة ممتدَّة من عدم الاستقرار، والنزاعات المسلَّحة التي كانت ولا تزال مصدرَ تهديد مستمرٍّ للدولة والمجتمع.

فضلًا عن عجز الحكومة المركزية الفلبِّينية حتى عام 2019م عن التوصُّل إلى سلام مع الجماعات المتمرِّدة الرئيسة، مثل: جبهة تحرير مورو الوطنية (MNLF)، وجبهة تحرير مورو الإسلامية (MILF).

وقد باتت تلك الوقائعُ الداخلية الراسخة عبر عقود، محرِّكاتٍ ذاتيةَ الدفع لحالة الاحتقان العميق، وازدياد النزوع إلى استخدام العُنف والسلاح.

ومن أهمِّ ملامح ذلك المشهد المغذِّي للعنف، النزاعاتُ العِرقية والدينية المرتبطة بانقسامات تاريخية بين غالبية السكَّان من الكاثوليك، والأقلِّية المسلمة التي تبلغ 11% فقط من عدد السكَّان، وتنتشر في ميندناو وجزر سولو.

ويعود الاضطرابُ بين المسلمين والكاثوليك إلى مرحلة الاستعمار الأمريكي، حين نجحَ الأمريكيون في إقامة تحالفات سياسية مع الرموز والقيادات المحلِّية، وتمكَّنوا بفضل تلك التحالفات من تحقيق الاستقرار في ميندناو، لكنَّهم شجَّعوا هجرةَ المسيحيين على نطاق واسع إلى تلك المنطقة؛ مما أدَّى أولًا إلى تراجع نسبة المسلمين في عدد السكَّان هناك، ولاحقًا بدأ المسيحيُّون في

الاستحواذ على مساحاتٍ كبيرة من الأرض، فنَشِبَ صراع حادٌّ بين المسلمين والمسيحيين على امتلاك الأراضي.

وبعد خروج الأمريكيين ثم الإسبان، لم يتخلَّص الفلبّينيون من هذا الصراع الديني؛ بل تفاقم الوضعُ نتيجةَ لجوء «فرديناند ماركوس» الرئيس الفلبّيني الأسبق، إلى استخدام العنف المفرط، ولا سيَّما بين عامي 1968 و1972م. ومن أكثر المحطَّات دمويةً في هذه المرحلة ما عُرف بمذبحة «جبيدة Jabidah» التي كانت سببًا مباشرًا في تأجيج التمرُّد في ميندناو، وتحويله إلى نزعة انفصالية، فضلًا عن ظهور «جبهة تحرير مورو الوطنية» وغيرها. ورسَخَ هذا الوضعُ المتأزِّم بإعلان «ماركوس» الأحكامَ العُرفية في الإقليم عام 1972م.

وكانت هذه المرحلةُ كفيلة بدفع المسلمين في الفلبّين إلى العزلة، بوصفهم طائفةً اجتماعية أقلِّية، فكان ذلك ردَّ فعل تلقائيًّا على الممارسات القمعية تجاههم، وأصبح الاعتقادُ الديني والأصل العِرقي هو عنوانَ هُويَّة المسلمين، وليس المواطَنة الفلبّينية.

وبعد عقود من الاضطراب المستمرِّ، والمفاوضات البطيئة وغير الجدية، وافقت الحكومة الفلبّينية في عام 1989م على إقرار الحُكم الذاتي النسبي فيما عُرف باسم "ميندناو الإسلامية (ARMM)"، التي شَمِلَت المقاطعاتِ الجنوبيةَ لاناو ديل سور (Lanao del sur)، وماجويندناو (Maguindanao)، وسولو (Sulu)، وتاوي- تاوي (Tawi-Tawi). وسمح هذا بإنشاء حكومة محلِّية تملك حقَّ فرض الضرائب وتطبيق الشريعة الإسلامية جزئيًّا في هذه المناطق.

ومع ذلك لم تنجح هذه الخطوةُ في نزع فتيل التمرُّد والاضطراب في هذه المناطق، فخاضت حكومةُ مانيلَّا مفاوضاتٍ طويلةً لإبرام اتفاقات سلام مع الجماعات المتمرِّدة. ولأسباب شتَّى، أهمُّها التصوراتُ السلبية السابقة لدى كل الأطراف، أخفقت المفاوضاتُ سوى التوصُّل إلى اتفاقات جزئية، قبِلتها بعضُ الجماعات ورفضتها أخرى. ثم طرأت خلافاتٌ بشأن تنفيذ الاتفاقات والالتزام بها، بسبب الشكوك المتبادلة، فاستمرَّ الاضطرابُ أكثر من ربع قرن، مما شجَّع على ظهور عناصرَ متشدِّدة وفصائلَ عنيفة، فضلًا عن اتجاه بعض المجموعات المتمرِّدة لأسباب قومية أو سياسية، إلى منح غطاء للمقاتلين ولعناصر الجماعات الدينية، سواءٌ من الفلبّينيين أو الأجانب الوافدين «للقتال»، وذلك لمواجهة العدوِّ المشترك، وهو الحكومة المركزية.

ونتيجةً لغياب السيطرة الحكومية عن ميندناو، مقابل الهيمنة العشائرية سياسيًّا واقتصاديًّا، ظهرت صورٌ من الفساد، مثل شراء الأصوات من أجل اكتساب النفوذ السياسي أو تقويته. إضافةً إلى وجود دوافعَ كافيةٍ لدى العشائر للتحالف مع تنظيم ضخم كتنظيم داعش؛ ليس لأنه يستطيع تقديمَ تمويل كبير فحسب؛ بل لأن التحالفَ معه يرفع اسمَ العشيرة ومكانتها في مواجهة العشائر الأخرى.

فضلًا عن الجانبَين الديني والسياسي في تلك النزاعات الداخلية، فإن العوامل العِرقية والعشائرية حاضرةٌ بقوة في إرساخ تلك الانقسامات، وصَبغها بعُنف له طابع محلِّي يجمع بين الحافز الديني، والدافع القبَلي (الهُويَّة العشائرية)، مع وجود عامل جوهري لا يقلُّ أهمية، وهو الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيِّئ في معظم أقاليم الفلبّين ومناطقها، الذي جعل الشباب فريسةً سهلةً للأفكار المتطرفة، وللتوظيف بمقابل مالي.

وهنا يشير التقريرُ إلى نقطة مهمَّة، وهي أن تلك البيئةَ الصعبة في الفلبّين، دفعت أعدادًا من الشباب إلى الانضمام للتنظيمات

المسلَّحة المتمرِّدة على الحكومة المركزية؛ طمعًا في العائد المالي الذي تقدِّمه لتجنيدهم.

ويمكن تمييزُ الحالة الفلبِّينية عن غيرها، فيما يتعلَّق بمعايير التجنيد ودوافعه لدى الجماعات المتطرفة والإرهابية. ففي حالتَي إندونيسيا وماليزيا كان الدافع عقديًّا فكريًّا خالصًا؛ وهو التطلُّع إلى إقامة (دولة الخلافة). على حين في الفلبِّين لا يغيب ذلك الدافع، لكنَّه ليس الوحيد؛ بل كانت الدوافعُ الدنيوية المباشِرة حاضرةً بقوة، ولا سيَّما الدافعِ الاجتماعي المتجلِّي في التفكُّك والتناحر بين الفئات والطوائف المحلِّية، وضعف الثقة المجتمعية، وتردِّي الوضع الاقتصادي.

من هنا، ومع ظهور تنظيم داعش الإرهابي في الشرق الأوسط، كان مشهدُ العنف في الفلبِّين يشهد حَراكًا وتفاعلًا ذاتيًّا. ولم يكن الفكر العقدي محرِّكَه الوحيد، لكنَّه كان حاضرًا مع سائر العوامل بما كان كافيًا لجعل الفلبِّين إحدى أكثر دول العالم استعدادًا للالتحاق بركب الإرهاب والعنف الديني الجديد.

مبايعة داعش

إن التعاون القائم بين مختلِف الجماعات المسلَّحة المتستِّرة بالغطاء الديني، واتجاه كثير منها إلى تقديم «البيعة» لتنظيم داعش، لم يؤدِّ إلى وَحدة الكِيان المسمَّى (تنظيم داعش) في جنوب شرقيِّ آسيا، وتماسُكه، مع أنه تابع بمختلِف تنظيماته لقيادة موحَّدة نظريًّا، لكنَّ سيطرة تلك القيادة على الفروع العالمية ليست مُحكَمة. فمثلًا هناك تمايُز واضح بين الجماعات التي بايعت تنظيمَ داعش والمنضوية تحت لوائه في الفلبِّين، وتلك التي بايعته في إندونيسيا. ولا يقتصر الاختلافُ على الهياكل وطرائق العمل؛ بل إن الأنشطة والعمليات تخطَّط وَفقَ أهدافٍ وأولويات خاصَّة بكلٍّ منها، وتُنفَّذ باستقلال تام.

وإن هذا النمط العُنقوديَّ في طرائق العمل لدى فروع تنظيم داعش الإرهابي، غيرُ مقصور على المجموعات أو «الولايات» القائمة في جنوب شرقيِّ آسيا؛ بل هو إحدى الخصائص الجديدة التي تميَّز بها التنظيم الإرهابي في مختلِف أنحاء العالم، إذ تخلَّى تنظيم داعش عن فكرة الارتباط الكامل بين المركز والفروع، التي كان يتَّبعها ويتمسَّك بها تنظيم القاعدة. فأخذ تنظيم داعش يقبل البيعةَ من أيِّ جماعة ترغب في الانضمام إليه في أيِّ بُقعة من العالم، ولا يفرض عليها شروطًا، أو يقيِّدها بتعليمات. ومن ثَمَّ تضع كلُّ جماعة موالية له أهدافًا لها، وخُططًا للعمل وَفقَ خصوصيات مناطقها، وتقديرات قادتها القائمين على فرع التنظيم.

ويكتفي التنظيم بأن تعلنَ تلك الفروعُ ولاءها له، وأن ترفعَ رايته السوداء. وقد منحت هذه المرونةُ مزيةً كبيرة لكلٍّ من التنظيم وتلك الجماعات المحلِّية المسلَّحة المنتشرة في مناطقَ مختلفة من العالم، فقد حصل التنظيمُ الإرهابي على دعم كبير، ورصيد من الانتشار والدعاية المجانية، واكتسب ثقلًا معنويًّا، ونفوذًا لا يُظهر القدُرات الفعلية، سواءٌ كانت قتالية أو تنظيمية وتنسيقية. وأسهم ذلك الارتباطُ الاسمي والمعنوي في إرساخ الصورة الذهنية للتنظيم الإرهابي كِيانًا عالميًّا منتشرًا، ويشمل نشاطه العالم كلَّه، ومن ذلك جنوب شرقيِّ آسيا، كما لو كان شبكة عُنقودية كبيرة متنفِّذة في أنحاء الأرض.

وفي المقابل، تمتَّعَت الولايات الفرعية بحرِّية كبيرة في اتخاذ القرارات وتنفيذها، واستمدَّت الهيبةَ والمكانةَ المعنوية من السُّمعة التي اكتسبها التنظيمُ المركزي في بداية ظهوره، بأعماله الوحشية وجرائمه بحقِّ الأبرياء.

ومن المداخل المهمَّة لفَهم تطور تنظيم داعش الإرهابي في الفلبِّين، تتبُّع العَلاقة بينه وبين الجماعات المسلَّحة والفصائل المقاتلة والانفصالية هناك، فقد ساعدت تلك الجماعاتُ الإرهابية وتوُّعها وتذبذب عَلاقاتها البينية، على نجاح التنظيم الإرهابي في تغيير مشهد التمرُّد، ونمط العُنف الذي كان سائدًا في الفلبِّين.

وكان حضورُ التنظيم الإرهابي عاملَ تجميعٍ وقوةَ جذب لتلك الجماعات التي كانت متفرقة؛ إذ شجَّعها على التعاون والتنسيق فيما بينها، وتجميع الموارد والخبرات.

ومع أن بعض الجماعات المحلِّية، كجماعة «أبو سيَّاف Abu Sayyaf Group (ASG)» كانت لها صلاتٌ سابقة بالمقاتلين غير المحلِّيين، نجد أن الاختلافاتِ العِرقيةَ والعشائرية كانت تقف حائلًا دون تعاون هذه الجماعات المحلِّية فيما بينها.

ولم يكن تنظيم داعش الإرهابي هو العاملَ الحاسم في الجمع بين تلك التنظيمات المسلَّحة؛ إذ كان لمعركة «مَراوي» أثرٌ جوهري في حدوث ذلك التقارب والتنسيق، وأضحت تحدِّيًا مشتركًا مصيريًّا دفعها إلى تجاوز الانقسامات التقليدية تحت مِظلَّة داعش.

ومن العوامل التي سهَّلت ذلك التقاربَ استخدامُ داعش للمقاتلين الأجانب، ولا سيَّما القادمين من إندونيسيا وماليزيا، فقد قدَّم انضمام عناصرَ غير فلبِّينية ميزةً كبرى، وهي عدم التقيُّد بالروابط العشائرية، وعدم التأثُّر بالهُويَّات الطائفية التقليدية هناك. وامتلك هؤلاء المقاتلون مرونةً وحريةً في الحركة والانتقال فيما بين الفصائل والمجموعات المسلَّحة،

إضافةً إلى امتلاك كثير منهم خبراتٍ فنية، وقنوات تواصل مع جهات مختلفة في العالم.

أما أبرزُ الجماعات المحلِّية المسلَّحة التي انضمَّت إلى تنظيم داعش الإرهابي فهي جماعة «أبو سيَّاف»، وهي شبكة من المجموعات الصغيرة التي التفَّ عناصرها حول قائد يتَّسم بقدر كبير من التأثير. وهي أكبرُ الجماعات المعارضة والمتمرِّدة في الفلبِّين، بعد «جبهة تحرير مورو». ومن اللافت للانتباه أن «رادولون ساهيرون» زعيمُ شبكة «أبو سياف»، لم يكن يفضِّل العمل تحت لواء داعش، على خلاف الفصيل الذي يقودُه «إسنيلون هابيلون» في مِنطَقة «باسيلان Basilan»، والفصيل الذي يقودُه «حطيب هجان Hatib Hajan»؛ فقد أعلنا ولاءهما لتنظيم داعش. وعلى الرغم من اختلافاتهما في حدود الاندماج أو الانتماء إلى داعش وقواعده، فإنهما تعاونا معًا ومع التنظيم الإرهابي مرحليًّا.

ومن أسباب حماسة بعض قادة هذه الفصائل للتعاون مع التنظيم الإرهابي، أو إعلان البيعة له، الاستفادةُ من اسم التنظيم وسُمعته، فمجرَّد رفع رايات التنظيم السُّود كان كفيلًا لهذه الفصائل بزيادة مبالغ الفِدى المطلوبة لتحرير الرهائن في عمليات الاختطاف التي تقوم بها؛ إذ كانت راية التنظيم الإرهابي واسمه يمنح هذه العملياتِ ثقةً أعلى بإمكانية تنفيذها عمليات إعدام بشعة بحقِّ الرهائن المختطَفين. وعمومًا كان فصيل «إسنيلون هابيلون» في إقليم «باسيلان» أهمَّ هذه الفصائل التي انضمَّت مبكِّرًا إلى تنظيم داعش الإرهابي في جنوب شرقيِّ آسيا، عام 2014م.

وقد نصَّب تنظيمُ داعش «هابيلون» أميرًا لعملياته هناك، فيما عُدَّ خُطوة نحو إعلان ولاية لداعش في المنطقة، وكانت لهذا الفصيل أثرٌ مهم في نموِّ خُطط التنظيم الإرهابي ودعم عملياته في جنوب شرقيِّ آسيا. وكان فيه عناصرُ كثيرةٌ من غير الفلبِّينيين، ولا سيَّما الماليزيين، وكان لهؤلاء أثرٌ رئيس في تقوية أنشطة التنظيم، وفي تمويله أيضًا، غيرَ أن مقتل «هابيلون» على يد الجيش الفلبِّيني عام 2017م، كان ضربةً قوية لهذا الفصيل المسلَّح. ثم تولَّى القيادةَ من بعده «فوروجي إنداما»، وأعلن أنه ماضٍ على نهج سلفه، لكن تردَّدت أنباءٌ عن مصرعه في سبتمبر 2020م.

ومن أبرز حلفاء تنظيم داعش الآخرين في الفلبِّين جماعة «ماوت Maute» التي تُعرف بهذا الاسم نسبةً إلى مؤسِّسَيها عام 2015م الأخوين ماوت؛ (عمر الخيَّام، وعبدالله)، في مقاطعة «لاناو ديل سور Lanao del Sur». أما الاسمُ الذي أطلقاه على الجماعة فهو فرع «تنظيم الدولة في لاناو»، وبايعا تنظيم داعش الإرهابي في أبريل 2016م.

ولم تكن مبايعةُ «جماعة ماوت» لتنظيم داعش الإرهابي بسبب التقارب الفكري، بقدر ما كان الدافعُ إليه تلميع صورة الجماعة، وإظهارها فصيلًا شديد التطرُّف قاسيًا عنيفًا. وعلى غِرار كثيرٍ من الجماعات المتمرِّدة الأخرى في البلاد، كان لمقاتلي «ماوت» صِلاتٌ بجبهة «تحرير مورو». وكان من مظاهر التقارب بينهما أن قائد الجبهة المتمرِّد «برافو» فتحَ معسكرات الجبهة لتدريب مقاتلي «ماوت»، قبل أن تُنشئَ معسكرًا خاصًّا بها للتدريب، وتبدأ في استقطاب العناصر المقاتلة المنشقَّة عن الجبهة.

ويُضاف إلى أسباب قوة «جماعة ماوت» وازدياد أعداد مقاتليها، استهدافها للجامعات في تجنيد الشباب، ولا سيَّما جامعة مينداناو. وبعد بيعة الجماعة لتنظيم داعش الإرهابي، كان لها إسهام مهمٌّ في عدد من الهجَمات المرتبطة بالتنظيم، وأثرٌ كبير في استيلاء التنظيم على «مَراوي» في عام 2017م، وفي المعركة الطويلة التي دارت هناك. وتولَّت الجماعةُ بالتنسيق مع داعش، بناءَ التحالف الذي فرض السيطرةَ على أراضي مَراوي، وجمع بين ماراناو Maranao، وتاوسوج Tausug، وماجويندناو Maguindanao، وفصيل إسنيلون هابيلون من جماعة «أبو سياف»، وخليَّة تابعة لداعش من مدينة كوتاباتو Cotabato، ومجموعة «أنصار الخليفة الفلبِّينيون Ansharul Khalifa Philippines (AKP)» ومركزها في سُلطان قدرات.

وفضلًا عن تغلغل «جماعة ماوت» في اقتصاد الظلِّ المحلِّي، نجحت في إنشاء مخابئَ داخل مدينة مَراوي، جعلتها كَمينًا لاستدراج قوات الجيش الفلبِّيني إليها، وقد تفوَّقت الجماعة واستفادت من المباني التقليدية المعروفة باسم «هوبس» المصنوعة من الإسمنت المسلَّح، في إبقاء القوات المسلَّحة الفلبِّينية في مأزق عدَّة أشهر. ولكن في النهاية تكبَّدت الجماعة خسائرَ فادحة في المعركة؛ إذ قُتل قائداها عمر وعبد الله ماوت.

وهناك جماعاتٌ أخرى أقلُّ قوةً وتأثيرًا في مشهد العنف بالفلبِّين، ومن أبرزها «المناضلون الإسلاميون من أجل الحرية في بانجسامورو Bangsamoro (BIFF)»، وهي جماعة أُنشِئت عام 2010م بعد انشقاقها عن جبهة تحرير مورو الإسلامية، ويعود سببَ الانشقاق استياؤها مما وصفوه بالبُطء في مفاوضات الجبهة مع الحكومة الفلبِّينية بشأن الحكم الذاتي لميندناو. ثم انقسمَت المجموعة إثر وفاة قائدها «أميريل كاتو»، وتفكَّكت إلى ثلاثة فصائلَ، بايع واحدٌ منها فقط تنظيم داعش، وهو فصيل «إسماعيل عبد الملك» المُكنَّى بأبي طُرَيف؛ الذي أعلن ولاءَه لتنظيم داعش الإرهابي عام 2016م.

ولا يُعرف حجم الإسهام الحقيقي لفصيل أبي طُرَيف في معركة «مَراوي»، غير أنه صار لاحقًا أحدَ المكوِّنات المهمَّة في شبكة الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش في الفلبِّين، في ظلِّ مصرع القيادات الأساسية للجماعات الأولى التي تكوَّنت منها شبكة التنظيم الإرهابي. وجديرٌ بالإشارة هنا أن إحدى النتائج المهمة التي ترتبت على معركة «مَراوي»، غلبةُ النأي عن المركزية على خريطة الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش في الفلبِّين وأنشطتها، وهو ما أرجعه التقريرُ إلى مقتل الأخوين ماوت، ومقتل هابيلون، وهي القياداتُ الثلاث التي كان لها أثرٌ كبيرٌ وواسع في تجميع الجماعات المسلَّحة التي التحقت بتنظيم داعش الإرهابي في شبكة واحدة مترابطة.

المقاتلون الأجانب والهجَمات

كان للمقاتلين الأجانب أثرٌ كبيرٌ في تسهيل التواصل والارتباط بين تنظيم داعش المركزي والجماعات المحلِّية المتطرفة في الفلبِّين. وتتفاوت التقديراتُ بشأن عدد المقاتلين الأجانب، لكنَّه في المجمل يُراوح بين 10 و40 مقاتلًا، وفَدَ أغلبهم من إندونيسيا وماليزيا، إضافة إلى مقاتلين من آسيا الوسطى وشماليِّ آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

ويعود اختيار المقاتلين الأجانب المنتسبين إلى داعش للفلبّين، وتحديدًا ميندناو، كونها المكانَ الوحيد في المنطقة الذي كان يُتيح لهم مساحةً من الأرض لإقامة «ولاية» متطرفة، ولا سيَّما بعد مقتل «أبي بكر البغدادي»، وتراجُع قوة التنظيم المركزي في العراق وسوريا، وانهيار ما سُمِّي «دولة الخلافة»، فأصبح من العملي والمنطقي أن يبقى المقاتلون من جنوب شرقيِّ آسيا المنتسبون إلى داعش أو الفصائلُ الموالية له، في الأماكن المتاحة بالمنطقة، لا خارجها.

ولاحظ التقريرُ أن أعمقَ أثر نجحَ تنظيمُ داعش في إحداثه بالفلبّين، هو إدخالُ نمط جديد من الهجَمات الإرهابية، وهو نمط **العمليات الانتحارية**. ويستشهد مؤلِّفو التقرير على ذلك بأن ظهور ذلك النمط كان مصاحبًا لتوافُد المقاتلين الأجانب التابعين للتنظيم على الفلبّين، فهم الذين ابتدؤوا ذلك النوعَ من الهجَمات هناك.

ويمكن النظرُ إلى تطور العمليات في أداء تنظيم داعش الإرهابي بالفلبّين من أكثرَ من زاوية، تشمل التطورَ العددي للهجَمات الإرهابية التي قامت بها الفصائلُ الموالية للتنظيم، والتطورَ النوعي الذي ينصرف إلى تبنِّي نمطِ عُنف معيَّن لأسباب خاصة، أو في مدَّة زمنية ما. ويمثِّل حجمُ الخسائر وطبيعتها مؤشرًا مهمًّا لفهم تطور التنظيم الإرهابي وعملياته في الفلبّين.

ونظرًا إلى **عدد الهجَمات**، قسَّم التقرير المدَّة من 2014 إلى 2019م إلى ثلاث مراحلَ؛ اشتركت المرحلتان الأولى (2014–2016م) والثالثة (2018–2019م) في قلَّة عدد الهجَمات؛ وقد وقع أولُ هجوم تبنَّاه التنظيم الإرهابي هناك في أواخر عام 2015م.

ويبدو هذا منطقيًّا كثيرًا، في ظلِّ حداثة التنظيم المركزي نفسِه في الشرق الأوسط، فيما كانت الجماعاتُ المسلَّحة الفلبّينية وغيرها تشهد تباينات فيما بينها، وتخوض حالةَ شدٍّ وجذب مع حكومة مانيلا.

وشهدت المرحلةُ الثانية (يونيو 2016 – يونيو 2017م) ذروةَ المواجهات المسلَّحة بين تلك الجماعات والقوات الحكومية، وكان أبرزَها معركةُ «مَراوي» التي شهدت مواجهاتٍ عنيفةً جدًّا، وحصارًا ضربته القوات الحكومية حول المدينة لأكثرَ من خمسة أشهر. وإجمالًا بلغت الهجَماتُ المرتبطة بتنظيم داعش 80% من عموم الهجَمات الواقعة في هذين العامين، وهي 18 هجومًا في 2016م، و22 هجومًا في 2017م. وتُعزى الزيادةُ فيما بين العامين إلى أن عام 2017م شهد حصار مَراوي في مقاطعة لاناو ديل سور، الذي استغلَّته الجماعاتُ الموالية لداعش في تكثيف الهجَمات الإرهابية. وكان للتطورات السياسية أثرٌ أيضًا في زيادة معدَّل العمليات الإرهابية؛ ففي عام 2016م تعثَّرت مفاوضاتُ الحكم الذاتي بين الحكومة المركزية وجبهة تحرير مورو، وأخفق مجلسُ الشعب الفلبّيني في إقرار قانون «بانجسامورو» الذي كان التفاوضُ قائمًا بشأنه؛ لمنح «ميندناو» حقوقًا سياسية تقترب من الحكم الذاتي.

وانخفض معدَّل الهجَمات في المرحلة الثالثة؛ فلم يقع سوى خمس هجَمات فقط في 2018م، وأربع هجَمات في 2019م، وهو تراجع طبيعي في ظلِّ الخسائر الكبيرة التي تكبَّدتها الجماعاتُ الإرهابية في معركة «مَراوي»، وسقوط عدد من قيادات الفصائل الرئيسة فيها.

أحد المساجد المدمرة في مدينة مَراوي

وثَمَّة تطورٌ «نوعي» ملحوظ أحدثه دخولُ تنظيم داعش الإرهابي إلى الفلبِّين، يتجلَّى بإسلوب العمليات الانتحارية، فطَوالَ القرون التي شهدت اضطراباتٍ بين الأقلِّية المسلمة والأغلبية المسيحية، والمواجهات المستمرَّة بين المجموعات المتمرِّدة والحكومات المتعاقبة، لم تحدُث عمليات انتحارية. ثم وقعت أُولى تلك العمليات عام 2018م، وكان منفِّذها مغربيَّ الجنسية، ينتمي إلى تنظيم داعش الإرهابي. وجلُّ العمليات الانتحارية التي وقعت لاحقًا، نفَّذها انتحاريون أجانبُ ليسوا فلبِّينيين.

لكنَّ كثافة استخدام النمط الانتحاري تدعو إلى مزيد من البحث والدراسة، فقد بلغت نسبةُ العمليات الانتحارية 75% من عدد الهجَمات التي وقعت في الأشهر السبعة الأولى من عام 2019م. وهذا التطورُ في نوع الهجَمات باعتماد العمليات الانتحارية، يُنذر بتحول خطِر في مسار الإرهاب والعنف في الفلبِّين، ويُظهر في الوقت ذاته تطورًا جديرًا بالاهتمام والمتابعة، على المستوى الثقافي والذهني، سواءٌ للعناصر الانتحارية ومقاتلي التنظيمات المسلَّحة أنفسهم، أو للبيئة الاجتماعية الحاضنة لهم؛ إذ يستدعي هذا التطورُ البحث في خصائص البيئات الاجتماعية والثقافية، وقابليتها لإنتاج أفراد مستعدِّين لارتكاب درجات أعلى من العنف، وصولًا إلى التضحية بالنفس.

أما ما يتعلَّق بالمناطق والجهات المستهدَفة فقد انحصرت أهدافُ الهجَمات الإرهابية في «ميندناو»، حيث تقيم الأقلِّية المسلمة، وتستقرُّ الجماعات المسلَّحة. وطالت الهجَمات أيضًا -وإن كانت بدرجة أقلَّ- العاصمة «مانيلَّا»، بحُكم وجود مؤسسات الدولة السياسية والأمنية فيها. فمن 50 هجمةً وقعت بين 2014 و2019م، استهدفت 4 هجَمات منها فقط العاصمة «مانيلَّا»، و46 هجمة استهدفت «ميندناو». حتى تلك الهجَماتُ الأربع، من غير المؤكَّد أنها جميعًا عملياتُ إرهاب مرتبطة بتنظيم داعش الإرهابي، وقد أسفرت عن 4 قتلى و26 جريحًا.

ويبرز هنا مؤشِّر آخرُ مهم في قراءة تطور أداء العمليات لتنظيم داعش في الفلبِّين، وهو مدى فداحة **الخسائر البشرية والمادِّية** الناجمة عن الهجَمات. ففي المدَّة التي شَمِلَها التقرير (2014-2019م) كان إجماليُّ الخسائر البشرية 814 شخصًا، منهم 524 قتيلًا، و290 جريحًا. ويتسق المنحنى الزمني لتوزُّع هذا العدد، مع منحنى تطور الهجَمات في المدَّة نفسها؛ إذ لم يسقط أيُّ ضحايا في عام 2014م، وسقط 8 قتلى في عام 2015م. ثم قفز العدد في عام 2016م إلى 353 مصابًا، منهم 158 قتيلًا، و195 جريحًا. وعلى الرغم من انحسار الخسائر نسبيًّا في العام اللاحق 2017م إلى 49 قتيلًا، و144 جريحًا، ثم انخفاضه مرة أخرى في 2018م إلى 25 قتيلًا، و63 جريحًا- شهدَ عام 2019م ارتفاعَ عدد الضحايا إلى 50 قتيلًا، و122 جريحًا.

وينبغي الإشارةُ هنا إلى أن نمط العمليات الانتحارية كان هو السائدَ في عام 2019م؛ مما يفسِّر عودةَ أعداد الضحايا إلى الارتفاع، مع أن عدد الهجَمات كان أقلَّ كثيرًا مما كان عليه في عامي 2016 و2017م.

وثمَّةَ ملحوظةٌ أخرى تتصل بأداء العمليات لتنظيم داعش الإرهابي في الفلبِّين، وهي نسبةُ الهجَمات الناجحة مقارنةً بما أحبطَته السُّلطات. فمن الهجَمات الخمسين المشار إليها، لم تُحبِط سوى اثنتين فقط، فيما نجحت بقيةُ الهجَمات كلُّها. ومعيار النجاح وَفقًا لمؤلِّفي التقرير، هو اكتمالُ العملية وإتمامها بحسَب الهدف منها، والطريقة المخطَّط لها. وهي نسبة كبيرة، مقارنةً بأداء التنظيم الإرهابي والمجموعات الموالية له في دول مجاورة مثل إندونيسيا وماليزيا.

ولمَّا كان إجهاضُ الهجَمات يرتبط في المقام الأول بكفاءة القوات الأمنية، والقدُرات المعلوماتية واللوجستية التي تملكها، إضافةً إلى توافُر بيئة داخلية مجتمعية مواتية وداعمة لسُلطات الدولة، فإن هذه الأرقامَ تتسقُ مع الوضع الداخلي، ولا سيَّما تمكُّن الحكومة المركزية وقواتها من إحكام قبضتها وبسط سيطرتها على البلاد عمومًا، وعلى «ميندناو» في الجنوب خصوصًا.

المواجهة الحكومية

على مدار عقود اتسمت إدارةُ الحكومة المركزية في «مانيلَّا» مسلسلَ الأزَمات والاضطرابات الدينية والعِرقية والسياسية والاجتماعية بقَدر من الارتباك وسوء التقدير، وفي كثير من الحالات كانت المعالجة الأمنية للأزَمات تزيدها سوءًا، وتأتي بأثر سلبي يُفاقم الأزمة ويعمِّق الفجوة بين الحكومة والمكوِّنات المجتمعية، فضلًا عن تعميق حالة عدم الثقة التي صارت ملازمةً للعَلاقة بين السلطات الرسمية ومختلِف القوى الأخرى، سواءٌ السياسية أو المتمرِّدة المسلَّحة. فمثلًا في عام 2015م، وبينما تخوضُ الحكومة مفاوضاتٍ مع جبهة تحرير مورو، قامت «مانيلَّا» بشنِّ غارة على مقاطعة «ماجويندناو»، أفضت إلى قتل 44 ضابطًا. وتركت انطباعًا سيِّئًا جدًّا عن نِيَّة الحكومة الحقيقية تجاه المفاوضات. والأهم أن المتمرِّدين استغلُّوا تلك الغارةَ دعايةً في وجه الحكومة، ولتجنيد مزيد من

المتشدِّدين المتطرفين، ولانتقاد تنظيمات المعارضة التقليدية؛ بسبب قَبولها التفاوض مع الحكومة. وحين كانت الحكومةُ المركزية تقوم بإجراءات ضرورية لمكافحة الإرهاب، فإن نتائجها أحيانًا تكون سلبية. مثلًا في معركة «مَراوي» عام 2017م، قامت القواتُ الحكومية باستخدام أسلحة ثقيلة، منها المدفعية والقصفُ الجوي، في ضرب المتمرِّدين المتحصِّنين في المدينة؛ مما سبَّبَ دمارًا واسعَ النطاق فيها.

ويشير التقريرُ إلى مسألة مهمَّة تتعلَّق بجدوى الإجراءات العقابية التي تتبنَّاها «مانيلَّا» في مواجهة التنظيمات الإرهابية ومجموعات التمرُّد المسلَّحة؛ فيَعرض مؤلفو التقرير مشكلة تنجُم عن احتمال ديمومة الفكر المتطرف، وتجدُّد النزَعات المسلَّحة لدى العناصر التي توضع في السُّجون، وذلك على وقع التواصُل المباشر فيما بينهم. فبدلًا من أن يحُدَّ السَّجن من انتشار التطرف، نراه يُفضي إلى دوامه، ويسهِّل تجنيد مزيد من العناصر المتشدِّدة.

ولفت التقريرُ إلى اضطرار الفلبِّين ودول أخرى، بسبب أزمة وباء كورونا (كوفيد- 19)، إلى الإفراج عن أعداد من أولئك المعتقَلين؛ لتخفيف اكتظاظ السجون، والحدِّ من انتشار الفيروس.

وعلى الرغم من أهمية التطرق إلى تلك المشكلة الخاصَّة بالأثر السلبي لبعض إجراءات مكافحة التمرُّد، لم يستكمل التقريرُ تناولها تناولًا كافيًا، فلم يقدِّم حلولًا أو أفكارًا لمعالجتها، ولم يكشف إذا ما كانت السلطات الفلبِّينية على وعي بها أم لا، فضلًا عن إغفال أن تلك المشكلة ليست مقصورةً على الفلبِّين، فهي مُعضلةٌ تواجه كلَّ الدول التي تعاني من جرَّاء التطرُّف والإرهاب، وهي في النهاية واحدةٌ من شواهدَ كثيرة على أن معالجة تلك المشكلات العويصة ذاتِ المرجعية الفكرية أو العقائدية، لا يُكتب لها النجاحُ إذا اعتمدت كليًّا على الإجراءات الأمنية والعقابية.

إن الحكومة الفلبِّينية تواجه الجماعاتِ المسلَّحةَ هناك بقوات متنوعة، بعضُها متخصِّص في مكافحة الإرهاب، سواءٌ من الشرطة أو الجيش الذي غالبًا ما يقود المعارك والمواجهات المسلَّحة، بحكم طبيعة الأراضي المتعرِّضة للدَّهْم. وتعمل السُّلطات على تطوير القدُرات القتالية لتلك القوات، مدعومةً في ذلك بمساندة أمريكية تشمل تقديمَ التمويل، وخِدْمات «لوجستية»، ونشرَ جنود أمريكيين في الفلبِّين، لكن تظلُّ تلك القدُرات مَشوبةً ببعض القصور على مستويي التخطيط والتنفيذ الميداني.

وعلى سبيل المثال استخدامُ الأسلحة الثقيلة مهمٌ وجوهري لتحقيق نتائجَ إيجابيةٍ في المناطق النائية، والغابات والأحراش والضواحي الريفية محدودة السكَّان، غير أن القواتِ الفلبِّينيةَ لجأت إلى استخدام الأسلحة نفسِها في مواجهات داخل مناطقَ حضَرية؛ مما أدَّى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأبرياء، فضلًا عن دمارٍ كبير، وخسائرَ فادحةٍ في البنية التحتية والمنشآت والممتلكات. ولذلك فمن المهم للقوات الحكومية أن تلجأَ إلى أساليبَ جديدة ومتنوعة، منها العملُ مع شركاءَ محلِّيين على تشجيع الانشقاقات عن الجماعات المسلَّحة، وطمأنة المقاتلين الراغبين في الانشقاق، أو من لديهم قابلية للاقتناع به.

صعودٌ في الشرق

تطور تنظيم داعش في الفلبّين

RISING IN THE EAST

THE EVOLUTION OF THE ISLAMIC STATE IN THE PHILIPPINES

الصادر عن

مركز مكافحة الإرهاب، أكاديمية ويست بوينت العسكرية،
الولايات المتحدة الأمريكية

ديسمبر 2020

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION